

الإبراهيمي: وفد النظام رفض مناقشة ثلث أجندة التفاوض

انتهت الجولة الثانية من المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة إلى فشل كان متوقعاً. وفدا النظام والمعارضة، اكتفيا بتبادل الاتهامات وتحميل الطرف الآخر مسؤولية تعثر المفاوضات. أما المبعوث الأممي، الأخضر الإبراهيمي، فكان واضحاً في اتهامه وفد النظام بالعرفلة بقوله إن "وفد النظام رفض مناقشة ثلث ما جاء في أجندة التفاوض، ورفض بند هيئة الحكم الانتقالية".

وأوضح الإبراهيمي أنه طرح جدول أعمال يشتمل على 4 نقاط وهي العنف والإرهاب أولاً ثم الحكم الانتقالي ثم المؤسسات الوطنية ثم المصالحة الوطنية والحوار الوطني، وذلك لكي تكون جدولاً لأعمال الجولة المقبلة.

وأشار الإبراهيمي إلى "أن الحكومة تعتبر أن أهم مسألة هي الإرهاب في حين ترى المعارضة أن الأهم هو سلطة الحكومة الانتقالية". وأضاف "اقترحنا أن نتحدث في اليوم الأول عن العنف ومحاربة الإرهاب وفي الثاني عن السلطة الحكومية، مع العلم أن يوماً واحداً غير كاف للتطرق إلى كل موضوع"، لكن "للأسف رفضت الحكومة، ما أثار الشك لدى المعارضة بأنهم لا يريدون التطرق إطلاقاً إلى السلطة الحكومية الانتقالية".

وفيما أعلن الإبراهيمي أنه "لم يتم تحديد موعد جديد للمفاوضات، وأنه طلب من الوفدين العودة والتفكير بجذوى المفاوضات"، اعتذر للشعب السوري، على "عدم التمكن من تحقيق تقدم في مفاوضات جنيف" التي كانت جولتها الثانية بدأت يوم الإثنين الماضي. وأضاف "أمل في أن يفكر الجانبان بشكل أفضل وأن يعودا لتطبيق إعلان جنيف"، الذي تم تبنيه في حزيران/يونيو 2012 كتنسوية سياسية للنزاع المستمر منذ حوالي ثلاث سنوات.

ومضى يقول: "أمل في أن تدفع فترة التأمل الحكومة خصوصاً إلى طمأنة الجانب الآخر أنه عندما يتم التحدث عن تطبيق إعلان جنيف أن يفهموا أن على السلطة الحكومية الانتقالية أن تمارس كل السلطات التنفيذية. بالتأكيد محاربة الإرهاب أمر لا غنى عنه".

وفي السياق، اعتبر المتحدث باسم وفد المعارضة السورية في جنيف، لؤي صافي، أن جولة الثالثة من المفاوضات مع الحكومة السورية دون حديث عن انتقال سياسي ستكون "مضيعة للوقت". ورأى صافي أن "النظام ليس جدياً"، مضيفاً "لم نأت لمناقشة بيان جنيف بل لتطبيقه".

من جهته، رفض مندوب سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري، المشارك في وفد النظام إلى جنيف، اعتبار أن الإبراهيمي حمل الوفد الحكومي مسؤولية إجهاض المفاوضات، مشيراً إلى أن المبعوث الأممي كان "شاهداً على ما جرى في القاعة والخلاف طرأ عندما بدأ الطرف الآخر تفسيره الخاص لجدول الأعمال".

وأشار، في مؤتمر صحفي، السبت، إلى أن "الوفد الحكومي وافق بداية جلسة اليوم على مشروع جدول الأعمال الذي قدمه مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي ويبدو أن موافقتنا أثارت حفيظة الطرف الآخر الذي بدأ يؤثر تأويلاته وتفسيراته الخاصة الانتقالية حول تطبيق جدول الأعمال". وأضاف "أصرينا على أن نشبع بنود بيان جنيف بحثاً لنصل إلى اتفاق يمهد للانتقال إلى البند الثاني، ولكننا فوجئنا بأن الطرف الآخر يريد التعامل مع البند الأول كمكافحة الإرهاب ونبد العنف تعاملًا شكلياً وهذا خلل كبير في آليات التفاوض بما يعطيه من انطباع أن موضوع مكافحة الإرهاب ثانوي". وفيما اتهم "الإدارة الأميركية وإسرائيل ومن يسمون أصدقاء الائتلاف هم من يحاولون تقويض العملية السياسية"، قال "لا يوجد إحساس بالمسؤولية لدى الطرف الآخر لأنه ينفذ أجندة غير وطنية".

وأبدى الوفد الرسمي السوري استعداده "للعودة إلى جنيف بعد الاتفاق على موعد الجولة المقبلة إيماناً منا بأهمية الحل السياسي". وتابع الوفد الرسمي القول "جننا من أجل الوصول إلى حل سياسي وفق جنيف 1 لكن لا يمكن لأي حل أن يبدأ والشعب السوري تحت الإرهاب".

وجاء الاعلان الرسمي عن فشل المفاوضات بعد أيام من المباحثات كان واضحاً أن احتمال احراز أي تقدم فيها شبه معدوم في ظل تعنت النظام أمام بحث بند هيئة الحكم الانتقالي. وحتى المحاولات الأميركية الروسية لتحيك المفاوضات لم تنجح.

وكان الإبراهيمي التقى بمسؤولين أميركيين وروس للضغط على الوفدين وضمان عدم وصول المفاوضات إلى طريق مسدود. وعلى الرغم من أن وكالة وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية، ويندي شيرمان، اعتبرت أن مفاوضات جنيف لم تقبل بعد لكنها تمر بأوقات صعبة، وأكدت أن واشنطن وموسكو اتفقتا على تطبيق بنود جنيف واحد، إلا أن أي تقدم في اقتناع النظام بقبول بحث الهيئة الانتقالية لم يتحقق.

وبانتظار ما ستعمله الأيام المقبلة من حراك أميركي - روسي لمحاولة عقد جولة ثالثة من المفاوضات واتساح تفاصيل التسليح السعودي النوعي للمعارضة ومدى تأثيره على سير المعارك العسكرية، طالبت منسقة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة فاليري أموس، بضرورة التوصل إلى هدنة إنسانية.

ودعت إلى تنفيذ أحد عشر بنداً لتحقيق تقدم على الصعيد الإنساني في سوريا، فضلاً عن مطالبتها مجلس الأمن بإصدار قرار فوري يحد من الانتهاكات غير المقبولة، التي يواصل النظام ومسلحو المعارضة ارتكابها يومياً.

وتنص خارطة أموس الإنسانية على الوقف الفوري لإطلاق النار بهدف إدخال المساعدات إلى المدنيين، والموافقة على إرسال القوافل الإنسانية إلى المناطق المتضررة.